أحد أهم أسباب شيوع السعار الجنسي والعلاقات الجنسية المحرّمة وما يترتّب عليها من فساد وتحرّش وجرائم جنسية في واقعنا العربي أن الشباب ينضج بيولوجيّا في سنّ مبكّرة، لكنْ يتم تأخير نضوجه المعرفي والاقتصادي والاجتماعي إلى سنّ متأخرة بقوة أدوات الدولة. نحن بحاجة في الحقيقة إلى دراسات معمّقة لفهم السبب الذي دعا الدولة الحديثة إلى مدّ سنّ الطفولة، وإطالة فترة التعليم، وتأخير مرحلة الإنتاج المادي للفرد حتى يكون مؤهلا للزواج. ربما لا تكون المشكلة بهذا في الغرب الذي تفسّخت فيه علاقات الأسرة وانفتح فيه الأفراد على العلاقات المحرّمة دون أي إشكالية، ولكن نقل هذا النموذج الغربي في تعريف الطفولة ومدّ فترة التعليم وتأخير مرحلة الإنتاج الاقتصادي إلى بلادنا العربية التي ما زالت تحافظ على مؤسسة الزواج هو الذي ساهم في إنتاج مشكلة السعار الجنسي هذه وما يترتّب عليها من فساد، فالزواج عندنا هو المسلك الطبيعي للممارسة الجنسية، وهو يحتاج إلى نضوج معرفي واقتصادي واجتماعي تم تأخيره من قبل الدولة بمجموعة من الأنظمة والقوانين.  
هذا يدلّك على أنّ استنساخ التجارب الغربية في السياقات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية لا يؤدي إلى نفس النتائج مع اختلاف البنية الثقافية والاجتماعية، وقد أجرم في حقّ شعوبنا من نقل هذه النماذج دون تفكير، تماما كما فعل من نقل الدساتير والقوانين الغربية دون تفكير في أبعاد ذلك.